

تمويل مراكز البحث في الدول النامية: علاقة تأثير أم حياد؟

Funding Think Tanks in developing countries: influence or neutrality?



د. حياة رويبح^{*1}،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، (الجزائر)

د. ريمة مرزوق^{*2}،

²كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2022/03/15 تاريخ القبول للنشر: 2022/06/03 تاريخ النشر: 2022/06/30



ملخص:

تعتبر المخابر والمراكز البحثية إحدى أهم الفواعل المؤثرة في صنع القرار في الدول الغربية المتقدمة، حيث يعرفها "مشروع مراكز الفكر والدراسات العالمي" أنها مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار، قد تتضمن توصيات أو توجيهات معينة حول قضايا وطنية أو دولية تساعد على صياغة السياسة العامة، وهو ما يفسر الدعم المادي غير المحدود لمراكز البحث في الدول المتقدمة ورصد ميزانيات ضخمة لتمويل أبحاثها الميدانية ودراساتها، أما في الدول النامية والتي تعتبر حديثة العهد في الاعتماد على مخابر ومراكز البحث في صنع سياساتها الداخلية والخارجية، فإن مسألة تمويل هذه المخابر والمراكز على قلتها تبقى غامضة نوعا ما، ولذلك تهدف دراستنا لتسليط الضوء على مراكز الفكر في الدول النامية وكيفية تمويلها وتحديد العربية منها.

الكلمات المفتاحية: مخابر البحث، مراكز البحث، آليات التمويل، الدول النامية، الدول الغربية.

Abstract :

Laboratories and research centers are considered one of the most important actors influencing decision-making in the developed Western countries, as the "Think Tanks and Global Studies Project" defines them as institutions that conduct studies and research directed to decision makers, which may include specific recommendations or directives on national or international issues that help to shape public policy. Which explains the unlimited financial support for research centers in developed countries and the allocation of huge budgets to fund their field research and studies.



While in the developing countries, which are considered recent in relying on laboratories and research centers in making their internal and external policies, the issue of funding these laboratories and centers, although few, remains somewhat ambiguous, and therefore our study aims to shed light on think tanks in developing countries and how to finance them Especially the Arabic ones.

Keywords: Research Laboratories; Think Tanks; Funding Mechanisms; Developing Countries; Western Countries.

مقدمة:

تشهد العلاقات الدولية تطورات مستمرة في جميع المجالات، وتحديدًا في المجال التكنولوجي أو ما يعرف بثورة المعلومات "عصر المعرفة" والتي تتميز بالدقة والسرعة، حيث تعد من مخرجات العولمة، وهو ما دفع مختلف المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية في الدول الغربية المتقدمة للاهتمام بالبحث العلمي، عبر دعم مخابر ومراكز الأبحاث والتي تعرف "بمخزانات التفكير"، والاعتماد عليها لتجاوز النقائص المتعلقة بالمعلومات في إطار صنع واتخاذ القرارات الإستراتيجية وترشيدها بغية الوصول للأهداف المسطرة، نظرا للعلاقة الوثيقة بين صانع القرار الغربي والباحث، على خلاف واقع هذه المراكز في الدول النامية التي تعاني من نقص هذه المراكز وتواجه مشاكل في تمويل أبحاثها ودرجة استقلاليتها نظرا لضعف الميزانيات المخصصة لها.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية: هل للجهات الممولة لمراكز البحث في الدول النامية تأثير في توجيه أبحاث هذه المراكز أم أنها تتمتع باستقلالية تمكنها من التوصل إلى نتائج محايدة؟

المبحث الأول

آليات تمويل مراكز الأبحاث في العالم

ترتبط مراكز البحث عادة بصناع القرار في الدول الغربية، وتختلف هذه المراكز بين مراكز تهتم بالدراسات السياسية والإستراتيجية، العسكرية، الاقتصادية وتلك المهتمة بالقضايا الاجتماعية والثقافية، كما تختلف الجهات الداعمة والمولة لهذه المراكز حسب حاجات المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية.

المطلب الأول: تصنيف مراكز البحث والتفكير

تعددت الدراسات التي تطرقت لتصنيف مراكز البحث والتفكير، حيث اختلفت في معايير التصنيف، ولكن قبل التطرق لهذا العنصر، نبدأ هذه الدراسة بلمحة عن هذه المراكز.

الفرع الأول: تعريف مخابر ومراكز البحث

تعرف مخابر البحث Laboratories بأنها كيان بحث يسمح للباحثين الذين يتناولون إشكاليات علمية مقارنة، التعاون من أجل تنفيذ موضوع أو عدة مواضيع تخص البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، من خلال انجاز دراسات وأعمال بحث تتسجم والأهداف المسطرة والمشاركة في اكتساب المعارف الجديدة وتطويرها ونشرها، ويتم انشاء هذه المخابر ضمن مؤسسات التعليم والتكوين العاليين (الجامعات)، أو ضمن مؤسسات عمومية أخرى وخاصة، حيث تهدف هذه المخابر في تنفيذ نشاطات البحث العلمي المسجلة في مشروع تطوير

المؤسسة المعنية، وقد يكون مخبر البحث إما خاصا بمؤسسة التعليم والتكوين العالين أو مشتركاً مع مؤسسة أخرى، حيث يتمتع بالاستقلالية في التسيير ويخضع للمراقبة المالية¹.

أما بالنسبة لمراكز البحث Research Centers أو ما يطلق عليها ب Think Tanks، فقد تعددت التعريفات التي قدمت لهذا المصطلح، إلا أنها اتفقت جميعها على ربط المراكز البحثية بجهات أو منظمات تجري أبحاثاً في موضوع معين في مجال السياسات أو تعالج مجموعة من المواضيع ذات العلاقة بالقضايا السياسية، حيث تقع هذه المراكز في نقطة التقاطع بين ما هو أكاديمي وما هو سياسي، ويعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها مؤسسات ملتزمة بصفة دورية بإجراء الأبحاث المتعلقة بالسياسات العامة، كما تشكل جسراً يربط بين المعرفة والسلطة في الديمقراطيات الحديثة.

فالسيسيون بحاجة لأفكار متجددة وتوصيات مبنية على مناهج علمية، في حين نجد أن الأكاديميين والباحثين بحاجة إلى من يطبق نتائج أبحاثهم على أرض الواقع ويختبرها. كما عرفت مؤسسه "راند" أنها تلك المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة، حيث تقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بشكل عام، وخاصة في المجالات التكنولوجية، الاجتماعية، السياسية والاستراتيجية².

الفرع الثاني: مراكز البحث حسب تمويلها

لقد تم تقسيم مراكز البحث لعدة أقسام، وحسب معايير مختلفة، أما بالنسبة لمراكز البحث، فقد قسمت حسب الجهات الممولة لها إلى:

أولاً: مراكز الأبحاث الحكومية وشبه الحكومية

يرتبط هذا النوع من المراكز بالدولة إدارياً ومالياً، حيث تركز مجالات عمل مراكز البحث الحكومية وشبه الحكومية حول متطلبات الحكومة وسياساتها واحتياجات صانع القرار مثل القيام باستطلاعات الرأي، تتسم هذه المراكز غالباً بالبيروقراطية في اتخاذ قراراتها، ضعف استقلاليتها ومحدودية حريتها في إنجاز البحوث، كما أن هذا النوع من المراكز لا يشكل بيئة مولدة للأفكار، حيث أن الكثير من إنتاجها العلمي لا يتم نشره بسبب بيروقراطية القرار الإداري في بعض الدول، أما من ناحية التمويل المادي فالمراكز الحكومية لا تعاني مشاكل لأن تمويلها يصرف من ميزانية الدولة، في حين تعرف مراكز الأبحاث شبه الحكومية نفسها أنها غير ربحية،

¹ - المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، دليل كفاءات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وتسييرها، الجزائر، 2019.
² - محمود خالد وليد، مراكز البحث العلمي في الوطن العربي: الإطار المفاهيمي-الأدوار-التحديات-المستقبل، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013، ص-ص، 29-31.

رغم أنها تجمع بين أكثر من مصدر للتمويل، فبعض مصادر التمويل تكون حكومية والبعض الآخر من مؤسسات داخلية أو منظمات أو قد تكون من طرف مانحين دوليين³.

وقد وصف "جون هامر" J Hamre هذا التصنيف - مراكز البحث الحكومية وشبه الحكومية -، "بمراكز الأبحاث من أعلى لأسفل"، حيث يقصد بها مراكز الأبحاث التي يتم إنشاؤها وتمويلها من طرف الحكومات أو الأحزاب السياسية، وهو ما قد يجعلها تتصف بالضعف بسبب اعتمادها على التمويل الحكومي الذي قد يقلل من مهنتها، أي أنها تنفذ ما يمليه عليها صناع القرار⁴.

ثانيا: مراكز الأبحاث الخاصة

ما يميز هذا النوع من المراكز عن المراكز الحكومية وشبه الحكومية هو عدم ارتباطها ماليا أو إداريا بالقطاع الحكومي، فهي تنتمي لمؤسسات المجتمع المدني غير الربحية، كما تتصف باستقلاليتها في إعداد أبحاثها واهتمامها البحثي، حيث تركز اهتماماتها على قضايا المجتمع و القضايا الداخلية للدولة أو الشؤون الدولية، تتمثل مصادر تمويلها بالأساس من مشاريعها البحثية التي تتعاقد فيها مع منظمات مانحة، رجال أعمال، هيئات داعمة للبحث العلمي أو الوقف المالي⁵.

وهذا النوع من المراكز أطلق عليه J Hamre اسم "مراكز الأبحاث من أسفل لأعلى" نظرا لأنها تقع تحت مظلة المجتمع المدني، أين تستمد تمويلها من التبرعات غير المشروطة، وتكون مستقلة غالبا في عملها بعيدة عن توجيهات الحكومة أو المؤسسات الرسمية، أي أنها ذات استقلال مالي وإداري عن صناع القرار، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول الحاضنة لمثل هذه المراكز⁶.

ثالثا: مراكز الأبحاث والمخابر الأكاديمية

هي مراكز خاضعة للجامعات أو المؤسسات التعليمية، إلا أن بعضها قد يكون مستقلا يعتمد على أكاديميين لتطبيق مناهج البحث العلمي والتحليل. وتتنوع مصادر الدعم المادي لهذه المراكز، فغالبا ما تكون الجهة الرئيسية للتمويل هي ميزانية الجامعة، كما نجد بعض المؤسسات الدولية الداعمة للبحث العلمي، الشركات

³ - عبد الحي وليد، دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني 1989-2010، مركز عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية، بيروت، 2012، ص، 6.

⁴ - محمود خالد وليد، مرجع سابق، ص 62.

⁵ - الخزندار سامي، والأُسعد طارق، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، دفاثر السياسة والقانون، العدد 6، الجامعة الهاشمية، الأردن، جانفي 2012، ص، 8.

⁶ - قطييط عدنان محمد، تطوير أداء مراكز البحث التربوي في مصر في ضوء مدخل إدارة المعرفة، مجلة الإدارة التربوية، العدد الحادي عشر، مصر، ديسمبر 2016، ص، 57.

ورجال الأعمال تقوم أبحاثها غالبا حول القضايا المستجدة والسياسات الأكاديمية والعامة، إضافة للعمل على إنجاز الدراسات الاستشرافية بعيدة المدى⁷.

كما توجد تصنيفات أخرى لمراكز البحث ومن ضمنها الأصناف التالية:⁸

الصنف الأول:

يعد امتدادا لمؤسسات أجنبية مثل Carnegie Middle East center، في بيروت والتابع لأحد أهم مراكز البحث الأمريكية وأكثرهم تأثيرا.

الصنف الثاني:

خاضع تماما للقادة المحليين، حيث يخدمون أهدافهم السياسية وهم بذلك يضيعون كل مصداقية لهم على سبيل المثال المركز الإماراتي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية والذي هو تحت السلطة المباشرة لولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان.

الصنف الثالث:

الذي يطلق عليه تسمية "المراكز المستقلة"، لكن هذه الاستقلالية نسبية بسبب هامش تحركها المحدود في بيئتها الخاصة (مثل مركز أبحاث الخليج الذي يتلقى تمويلا خاصا ويحتوي على تركيبة هامة من الباحثين الأكاديميين المستقلين). بالإضافة إلى وجود أشباه مراكز بحث يأتي المساهمون فيها من العالم السياسي والأوساط الإعلامية عوض الأوساط الأكاديمية والبحثية.

المطلب الثاني: طرق تمويل مراكز البحث

ويقصد بها ترتيب واستخدام أو صرف الأموال لتمويل أداء الباحثين، وقد يكون ممول المخبر أو مركز البحث فرد، مؤسسة أو منظمة، حيث تتداخل آليات الدعم والتمويل بين المؤسسات الحكومية والخاصة، فعادة ما تتسم المرحلة الأولى من الدعم على موافقة الجهة الممولة على مشروع المركز وتحديد الأهداف والبرامج، وميزة هذه الخطوة أنها تحد من حدة العبء الإداري، تليها إبرام شراكة مع الهيئة الداعمة، وبعد ذلك يتم تمويل البحوث والدراسات، إما بصب الأموال في ميزانيات المخابر والمراكز البحثية أو عبر تقديم منح للباحثين تتمثل

⁷ -خولي فيصل معمر، دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع القرار السياسي: إيران نموذجا، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، 4 سبتمبر 2015.

⁸ -Assaf, F. K, Les think tanks dans le monde arabe, 10 Mars 2013, vu: 12-06-2021, Sur: <https://www.oftt.eu/think-tanks/international/article/les-think-tanks-dans-le-monde-arabe>

أساسا في توجيه الباحثين إلى جامعات أو مراكز بحث خارج الوطن، في إطار الشراكة مع تلك المؤسسات أو لزيادة التعاون فيما بينها⁹.

كما تتنوع آليات وأدوات تمويل مخابر ومراكز الأبحاث، حيث نجد الآلية الأكثر شيوعا هي تمويل المشاريع والبرامج والتي عادة ما تكون من قصيرة إلى متوسطة الأجل، أين يتم تحديد الأهداف والمدة الزمنية. أيضا آلية المنح والتي تستخدم بكثرة في الجامعات الأوروبية، إضافة لرفع الرواتب، الإعفاءات الضريبية على البحث والتطوير، كما تعتبر القسيمة من أدوات التمويل والتي تتضمن أساسا تعهد طرف ثالث بتقديم الدعم المادي أو سداد المصاريف التي تم إنفاقها أثناء البحوث والدراسات بدلا عن المستفيد من البحث أو الممول الرئيسي، وهي الآلية أو الطريقة التي يتبعها الاتحاد الأوروبي عادة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على خدمات البحث والتطوير¹⁰.

وتعلو عدة أصوات للمطالبة بالعدالة في توزيع الميزانية حيث يجب أن تقوم على أسس ومعايير موضوعية مثل الإنتاج الفكري والثقافي. وفيما يتعلق بمراكز البحث السياسية، فإن مساعدات الدولة تبرر بنشاطها ذي المصلحة العامة، ففي الديمقراطيات الغربية تحصل هذه المخابر على تمويلات حكومية هامة، فمثلا la Fondation Friedrich Ebert في ألمانيا تحصل على 120 مليون يورو كميزانية عمومية في السنة. فهذه المراكز المتخصصة في السياسة الخارجية تؤثر كثيرا على صانعي القرار الخارجي، ولذلك يجب الاهتمام بها أكثر حسب Thierry de Montbrial مدير مركز المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية Ifri والذي يتلقى 1.5 مليون يورو من الدعم الحكومي من أصل ستة مليون يورو التي تمثل ميزانيته الكلية، وهي 16 مرة أقل من ميزانية la Fondation Konrad Adenauer الخاصة، ولسد هذا النقص لجأت مراكز البحث الفرنسية إلى التمويل الخاص، ف54% من تمويل المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية تأتي من الشركات المتعددة الجنسيات للقيام بأبحاث وتحليلات إستراتيجية، إذ يمكن للتمويل الخاص أن يعوض التمويل العام¹¹.

يتم تمويل مراكز البحث في الدول المتقدمة من طرف هيئات حكومية وخاصة، ففي فرنسا مثلا تشككي بعض المخابر من نقص التمويل مقارنة بمراكز أخرى التي ترتبط أكثر بالمؤسسات السياسية في البلاد، حيث يقدر تمويل مؤسسة "كونكورد" 50000 concorde يورو في حين تحصل المراكز الأخرى على أكثر من مليون يورو. ويختلف التمويل الحكومي من مركز بحثي لآخر، فمركز البحث السياسي fondapol يحصل على 75% من موارده المالية من التمويل الحكومي، مقابل أقل من 10% لمركز "كونكورد"، ويرجع سبب ذلك لكون المركز الأول تأسس سنة 2004 من طرف مستشار الرئيس شيراك " جيروم مونود" الذي فرض تمويلا

⁹ - Merle Jacob, Research Funding Instruments and Modalities: Implication for Developing Countries, Sweden: Research Policy Institute-Lund University, 2013, p 11.

¹⁰ - Ibid, p 17.

¹¹ - Fabre Thierry, La vérité sur le financement des think tanks, 2015, septembre 20, vu : 17-01-2021, sur : https://www.challenges.fr/economie/la-verite-sur-le-financement-des-think-tanks_64970

حكوميا للمركز. تقوم الحكومة الفرنسية بمنح سبعة مليون يورو سنويا لمراكز البحث بطريقة غير عادلة بالنسبة للكثيرين، فعلى سبيل المثال قامت الحكومة في 2013 بمنح مركز البحث Res Publica والتي يرأسها Jean-Pierre Chevènement 520000 يورو، وبالمقابل لم يحصل مركز البحث Terra Nova على أي تمويل حكومي رغم كون هذا الأخير أكثر نشاطا من سابقه في العمل والنشر¹².

وتختلف آليات الدعم المادي لمخابر ومراكز البحث من حيث المصادر والأهداف، فدعم وتمويل هذه المراكز يكون على قدر النتائج والمخرجات المرجوة منها، لذلك وكما سبق وأن ذكرنا فإن مصادر وآليات التمويل تنقسم بين الجهات الرسمية وغير الرسمية، الداخلية والخارجية.

الفرع الأول: أهم الجهات الممولة لمراكز البحث في العالم

عادة ما يكون الممولون لديهم حجم مالي معين ويعملون في رقعة جغرافية ما، ويحملون نظرة للتطور والتنمية. والممولون الذين يتناسبون مع هذه المعايير هم أساسا الممولون العموميون الثنائيون، المؤسسات الخيرية الخاصة، ويتواجدون في الولايات المتحدة وأوروبا، البنك الدولي، بالإضافة إلى وسطاء يمنحون دعما يتناسب مع هذه المعايير. ومن الناحية الجغرافية يكون أغلب الممولين شاملين لأغلب دول العالم، في حين يختص البعض بمناطق جغرافية معينة¹³.

تم إنشاء طريقة تقوم على مراجعة مواقع مراكز الفكر حيث يقدم 34 موقع معلومات عن التمويل، إذ يعطينا قائمة بأهم الممولين في مختلف المناطق، وتتم الإشارة كثيرا إلى (IDRC) مركز الأبحاث للتنمية الدولية بكندا من طرف الكثير من مراكز الفكر، بالإضافة إلى ممولين آخرين مثل البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، DFID قسم التنمية الدولية وهو قسم تنفيذي في الحكومة البريطانية يهتم بمنح مساعدات تنمية عبر العالم، USAID الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، GIZ المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، اليونيسيف، The Ford Foundation، The Gates Foundation، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كندا¹⁴.

الفرع الثاني: أهمية تمويل مراكز البحث

يعتبر التمويل مدخل للسيطرة على القرار والتوجهات والأجندات المسطرة، فالجهة الداعمة أو الممولة غالبا ما تكون الطرف الذي يوجه برامج المراكز البحثية والمحدد لأولوياتها واهتماماتها.

وبما أن التمويل هو مفتاح البحث، ومن دونه يتعذر على الباحثين إنجاز دراساتهم وأبحاثهم، أو حتى إنشاء مركز بحث وتجهيزه بالمعدات اللازمة، إضافة إلى أن الباحث بحاجة لاستقرار مادي وتفرغ كامل لنشاطه البحثي، وهو ما يفسر هجرة الباحثين للدول الغربية بحثا عن ظروف مادية ملائمة للبحث العلمي، ولذلك، فقد

¹² - Fabre Thierry, op.cit.

¹³ - Lahlou, J, Think Tank Funding Developing countries: statut and outlook, William and Flora Hewlett Foundation, 2017.

¹⁴ - Ibid.

استطاعت الدول الغربية وتحديدًا أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، أن تخلق آليات ووسائل تمكنها من توفير الإمكانيات اللازمة للإنفاق بسخاء على مراكز الأبحاث رغم سعة انتشارها وزيادة عددها، حيث يتم إنفاق أكثر من 4% من مجمل الدخل على الأبحاث، فحسب إحصائيات اليونيسكو تصل نسبة تمويل مراكز الأبحاث في السويد وفرنسا مثلاً 3% من الموازنات العامة، أما في إسرائيل فتصل نسبة الإنفاق على البحث العلمي 4.7% وما يقارب 30% من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي¹⁵.

فالبحث العلمي هو القاطرة التي تقود حركة التنمية والتطور في جميع المجالات، فحتى مخابر البحث على مستوى مؤسسات التعليم العالي لم تعد تكتفي بالميزانيات المرصودة لها من وزارة التعليم العالي بل هي بحاجة في بعض الأحيان لدعم إضافي من جهات أخرى.

فنسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي تعكس مدى اهتمام الدول بتطوير أبحاثها ودعم مراكزها، حيث تخطت ميزانيات كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية المخصصة للبحث العلمي حاجز 250 مليار دولار، حيث أضحت هذه الدول تستند في تقدمها التقني والمعرفي على نتائج الأبحاث لتلك المراكز وخاصة الدراسات الاستشرافية في مختلف المجالات، لدرجة أصبحت لها تأثير كبير وهام في صنع القرار، وهو ما تجسد في الدول الغربية من حيث نسبة التنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي، ومدى المتانة في العلاقات السياسية وفقاً للخطط والاستراتيجيات المرسومة، أي أنها جعلت من البحث العلمي ومراكزه المختلفة مصدراً لحل مشاكلها.

فبقدر عناية واهتمام كل دولة بالبحث العلمي يتحدد موقعها في سلم التقدم والتطور، ولا يقتصر دورها في الجوانب السياسية بل تتعداها للمجالات الاجتماعية والاقتصادية، فمثلاً شركة "فورد" الأمريكية لديها العديد من المخابر والمراكز البحثية حتى بالجامعات للاستفادة قدر الإمكان من دراساتها وأبحاثها القيمة، ولذلك يمكن تلخيص آليات الدعم لمراكز الأبحاث عن طريق إسهام القطاع الخاص في إنشاء مراكز البحث ودعم الباحثين، إعفاء الشركات الممولة للأبحاث من الضرائب، إضافة للتنسيق بين الدعم الحكومي للأبحاث مع احتياجات سوق العمل لها¹⁶.

¹⁵ - محمود خالد وليد ، ص-ص، 116-118.

¹⁶ - علي العميري، طارق الذبياني، مراكز الأبحاث... قاطرة تنمية يعوقها التمويل ويتجاهلها الجميع. المدينة، المملكة العربية السعودية، 2016.

المبحث الثاني

واقع مراكز البحث في الدول النامية

تعتبر مراكز البحث كفضاءات فعالة للتأثير على السياسات العامة، وتشكل أشكالاً جديدة للتعبير وتوثيق القرار، فهي فضاءات تجمع المثقفين والجامعيين ورؤساء المؤسسات وفواعل أخرى من المجتمع المدني بهدف تجديد الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

تندرج مراكز ومخابر البحث العلمي ضمن تقليد أنجلو ساكسوني تطور في الثمانينيات، وهو يجمع بين خصائص مركز جامعي ولوبي، لكن المنطقة العربية تشهد قلة هذه المراكز وعدم الترويج لها.

المطلب الأول: مراكز البحث في الدول النامية

يمكن القول أن الدول النامية التحقت بصفة متأخرة بركب تطوير وتمويل البحث العلمي مقارنة بالدول المتقدمة، حيث ساهمت الظروف الداخلية لهذه الدول وخاصة الفترة الاستعمارية، في عدم تقديم الاهتمام الكافي وتطوير البحث العلمي إضافة لتمويل هذا المجال، إلا أنها في الآونة الأخيرة قامت بتدارك النقائص المطروحة في هذا القطاع، محاولة النهوض بالبحث العلمي بدرجات متفاوتة.

الفرع الأول: أهم مراكز البحث في الشرق الأوسط وإفريقيا

بتعداد سكاني تجاوز 350 مليون نسمة والذي يعد أكبر من سكان الولايات المتحدة (313 مليون نسمة) والتي تحتوي على آلاف مخابر البحث، فإن العالم العربي لا يمتلك إلا بعض العشرات من هذه المراكز، بإنتاج ضعيف وبتأثير مناسباتي، رغم أن للعالم العربي تأثير على العالم خاصة من الناحية الاقتصادية بتصدير البترول والغاز، ومن الناحية الأمنية من خلال تصدير نزاعاته وعدم استقراره. ورغم أن المفكرين والباحثين العرب قد أثروا في مراحل سابقة على العالم من خلال العلوم، يبدو أنهم اليوم بعيدون عن مجال البحث العلمي ولا يمتلكون أي تأثير في هذا المجال، وهي حقيقة لا يمكن تداركها عبر مضاعفة مراكز البحث.

يبدو التساؤل مشروعا عن قدرة مراكز البحث في الدول العربية على إنتاج الأفكار واعتمادها من طرف الطبقة الحاكمة وصناع القرار، حيث يكمن المشكل الرئيسي في السياق العام غير الملائم والذي يتطلب حرية سياسية حقيقية وتآزر ولو جزئي بين العالم الأكاديمي والعالم السياسي... ففي دول يمتاز إعلامها بغياب الحرية ويتم مراقبة المواطنين فيها حتى في وسائط التواصل الاجتماعي وأين يسود التقسيم بين مختلف مكونات المجتمع، هل يمكن أن نأمل في إعادة تركيز لمكانة ودور مراكز البحث في العالم العربي؟

رغم أن مكانة ودور مراكز الفكر غير مثالية حتى في الديمقراطيات الغربية أين يمكن تشويه الديمقراطية والتأثير بشكل ضار على السياسات العامة وخدمة مصالح خاصة، حزبية أو كوربوراتية، إلا أن النظام الديمقراطي يمنح ضمانات لا يمكن أن نجدها في الدول العربية. فديناميكية مخابر البحث تساهم في إثراء

النقاش العام حول المسائل الحيوية وضبط نظام اتخاذ القرار في الأنظمة الديمقراطية، وهو الأمر الذي يكاد ينعهد في المنطقة العربية التي تلعب فيها مراكز البحث دور واجهة الانفتاح السياسي والفكري.

لا تحتوي منطقة المغرب-الشرق الأوسط إلا على (4%) من مراكز البحث في العالم سنة 2009 (أحصاها الباحث الأمريكي جايمس ماك كان James McGann من معهد الأبحاث في السياسة الخارجية)¹⁷.

ويعتبر مركز الشرق الأوسط للأبحاث في لبنان (Carnegie Middle East Center) وهو أحد فروع المنظمة الأمريكية كارنيجي للسلم الدولي من أهم مراكز البحث في المنطقة والذي تأسس في 2006، وهو جزء من حركة حديثة لمراكز البحث الغربية التي أسست سلسلة مراكز في منطقة المغرب العربي-الشرق الأوسط مثل مؤسسة بروكينغس حول السياسة في الشرق الأوسط والتي اتخذت مقرا لها في قطر. هذه الظاهرة ستسمح لباحثي المنطقة من التكون والعمل في المراكز العربية حسب "تديم حسباني" مدير الاتصال في كارنيجي بيروت.

ومن بين أحسن 25 مركز شملها التصنيف، نجد مركزا بحثيا مغاربيا واحدا فقط، وتعود أسباب ذلك إلى الروابط التاريخية بين الأنجلو ساكسون والمشرق، وأيضا اهتمام أكبر وبالتالي تمويل أكثر للدراسات الجيوسياسية أو المتعلقة بالطاقة في الشرق الأوسط. ويجب الإشارة هنا أن بعض الدول لم تنتظر الأنجلو ساكسون لخلق مراكزها البحثية الخاصة، إذ تحتل إسرائيل الصدارة، مصر في المرتبة الثانية، والعراق ثالثا¹⁸.

شهدت سنوات 2000 تضاعفا لمراكز البحث وخاصة في المغرب، حيث يمكن لمخبر البحث كوسيلة أكاديمية خلاقة الاستجابة للانشغالات المطروحة، والتي تلقى آذانا صاغية في بعض الدول من طرف صانعي القرار، إذ نجد بعض الوزراء يحضرون للندوات التي تنظمها مراكز البحث وفي أحيان أخرى يطلبون منهم إعداد دراسات معينة.

يصف "عبد الله سعاف" مدير مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية في الرباط (المصنف 22) مركزه بأنه "دائرة تفكير مناضل"، فكل باحثه منذ 1993 متطوعون، وفي حين لم تتعد ميزانية المركز في 2003، 200 دولار، يستفيد المركز اليوم من 70000 دولار وذلك بفضل انتسابه إلى نسيج جديد من مراكز البحث في البحر الأبيض المتوسط مثل (EuroMeSCo) حول الأمن أو (Ipemed) حول الاقتصاد، ويضيف مدير المركز "أنه يمكن دائما العمل حتى بدون وسائل كبيرة"¹⁹.

أما بالنسبة للقارة الإفريقية، فقد أفاد التقرير الذي نتج عن انعقاد أول قمة إفريقية لمراكز الفكر سنة 2014 بجنوب إفريقيا، أن الوضعية العامة لتلك المراكز في الدول الإفريقية غير مستقرة، حيث توقع إغلاق

¹⁷ - G McGann James, 2020. Africa Think Tank Summit., Cape Town: Lauder Institute- University of Pennsylvania, 2020 .

¹⁸ - constance Desloire, Les arabes en panne d'idées?., jeune afrique, 16 juin 2010, vu : 23-02-2021, sur: <https://www.jeuneafrique.com/196477/politique/les-arabes-en-panne-d-id-es/>

¹⁹ - Ibid.

حوالي 30% منها بسبب ضعف تمويل القطاعين العام والخاص، مما يستدعي بذل المزيد من الجهود لزيادة الوعي حول أهمية مراكز الفكر في إفريقيا خاصة مع استمرار الأزمات التي تشهدها القارة، فضعف ميزانية أغلب مؤسسات الفكر في إفريقيا بسبب التمويل غير الكافي وغير المنتظم أدى لعزوف الباحثين بسبب تدني الرواتب، وهو ما يخلق هشاشة مؤسسية وأزمة مستمرة، مما يستلزم من رواد الفكر في القارة لإعادة تموضع مراكز البحث ومختلف المخابر العلمية حتى يتم الاستفادة من أبحاثها محليا والقيام بالتعاون والتنسيق على المستوى العالمي²⁰.

وعلى إثر ذلك، فقد تم سنة 2019 إطلاق مبادرة TAP (Think Arica Partnership) وهو صندوق إنتماني متعدد المانحين تم إنشاؤه من قبل مكتب البنك الدولي لمنطقة إفريقيا، من أجل مستقبل ناجح لمراكز الفكر في إفريقيا ولمساعدتها على تحقيق الأهداف المنوطة بها، وعلى رأسها ربط صانعي السياسات بالبيانات ذات الصلة وبمختلف الباحثين والخبراء والتطلع لإنتاج سياسة محلية مدروسة، عبر وجود علاقة العمل بين خبراء السياسة والمسؤولين الحكوميين، بسبب امتلاك المؤسسات الفكرية الإفريقية القدرة على توفير الخبرة المحلية التي تزيد الحاجة إليها لإحياء النقاشات السياسية من خلال دراسات قائمة على منظور إفريقي أصيل، وهو ما يساعد على ازدهار البحث العلمي والنشاطات الفكرية في القارة الإفريقية²¹.

ومن بين المراكز الأكثر نشاطا في القارة، تلك التي تتمركز في الدول الانجلوفونية، حيث تأتي جنوب إفريقيا في المرتبة الأولى، ثم كينيا، نيجيريا، غانا وأوغندا. وتعد الكامرون أول دولة فرنكفونية مصنفة بـ 21 مركز بحث. وفي تصنيف 2016 عن أكثر مراكز البحث تأثيرا وتميزا، نجد خمس دول إفريقية صُنفت 12 من مخابرها ضمن 175 مركزا الأحسن في العالم، وعلى رأسهم يأتي مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام بمصر والذي احتل المرتبة 51 عالميا²².

الفرع الثاني: واقع مراكز الفكر في الجزائر

تعتبر دول المغرب العربي من بين الدول التي لم تواكب بعد التزايد الكبير في عدد ونوعية مراكز البحث الذي تضاعف منذ سنة 2005 في الدول الغربية، فقد شهدت مصر والمغرب تواجدا لهذه المخابر رغم ما يكتنف المصطلح من غموض في مدلوله وفي طبيعته عمله، فحسب السيدة "خديجة محسن فينان" مسؤولة الدراسات عن العالم العربي في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، ومنسقة برنامج "العلاقة بين الاتحاد الأوروبي، المغرب العربي وإفريقيا" فإن مخابر البحث لم تتطور كثيرا في فرنسا بسبب عدم ثقة الإدارة العليا في المجتمع

²⁰ - G McGan James, Op.Cit.

²¹ - Ibid.

²² - Ristel tchounand, Think Tanks Index: 5pays Africains parmi les meilleurs au monde en 2016, la tribune, 30-01-2017, vu : 08-02-2021, sur:

<https://afrique.latribune.fr/think-tank/2017-01-30/think-tanks-index-5-pays-africains-parmi-les-meilleurs-au-monde-en-2016.html>

المدني، وهي حالة كل الدول المغاربية، أين يتم تهميش بل وإقصاء أي فكر "مستقل" من خلال المراقبة الضريبية التي تُستخدم كسلاح لكسب ود رؤساء المؤسسات الذين يظهرون بعض النقد.

يقدر عدد مراكز البحث في الجزائر بخمسة مراكز فقط (2017)، وخمسة عشرة مركز سنة 2019، من أهمها Créad (مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية) ذي الطابع العمومي، فغالبا ما يشتكي الباحثون والخبراء بمختلف مراكز البحث في الجزائر من عدم التعامل بجدية مع ما يقدمونه من دراسات وأبحاث، بالإضافة إلى العراقيل الإدارية والمالية التي تواجهها هذه المراكز.

فحسب قانون الجمعيات الجديد في 2012، تعتبر مراكز البحث كمنظمات غير حكومية أو مؤسسات تتطلب مجموعة من الإجراءات والالتزامات والتدابير القسرية لإحباط الأعضاء المؤسسين الأكثر شجاعة وإصرارا، كما أن مسألة التمويل تمثل عائقا آخر حيث يتم اللجوء إلى مصادر متنوعة حتى لا يتم الاشتباه بها للتحيز لطرف ممول ما. مع الإشارة أنه يُمنع تماما أي تمويل من الخارج، وفي الداخل تتعرض لصعوبة الحصول على ممولين داخليين يساهمون بكرم في مداخل هذه المراكز²³.

في بلد مثل الجزائر أين فقدت الإدارة والمؤسسات الكثير من قدرتها التحليلية، فإن ظهور مخابر بحث أمر مُستحب، ويكمن الخطر في أن تقوم مخابر البحث هذه بتبرير السياسات العامة عوض اقتراح أخرى، فأحد أهم التحديات أمام هذه المخابر هو نشر وترويج مصالح ممولها. وهو ما يطرح إشكالية ضرورة إيجاد التوازن بين استقلال التحاليل السياسية وتعزيز التمويل من خلال مختلف الممولين²⁴.

يُعتبر مركز "نابي Nabni" "Notre Algérie batie sur de nouvelles idées" من بين مراكز البحث في الجزائر التي تعرف نقصا كبيرا في هذه المراكز، حيث تأسس سنة 2011 مع ثورات الربيع العربي، ويعمل بصفة غير رسمية، حيث لم تكن لديه لا مكاتب ولا عنوان، ثم قام بإجراءات ليصبح جمعية حسب القانون الجزائري، ويهدف أساسا إلى المساهمة في إصلاح النظام الجزائري وإضفاء عليه أكثر شفافية. وهو مجموعة بحثية مفتوحة لجزائري الداخل والخارج، وتضم نخبة من المختصين في المجالات الاقتصادية والسياسية، مثل الأستاذ "مبروك عايب" أستاذ الإحصاء بالمدرسة المتعددة التقنيات بالعاصمة أو "الياس كرار" الخبير في المالية وحسب الناطق الرسمي له "عبد الكريم بودة".

قام المركز بوضع مخطط استعجالي (2016/2018) مقترحا اثنا عشر إجراءا للتأثير في الاقتصاد الوطني، ويؤكد أن "نابي" لا تمثل حزبا ولا لوبيا ولا يخدم أي مصلحة خاصة، فلم يسبق له وأن استفاد من أي منح خاصة أو عامة ولا أي دعم، ف"نابي" ممولة استثنائيا من طرف أعضائها.

²³ - Grim Nordine , Problématique des « think tanks » en Algérie :la difficulté d'établir un lien entre le savoir et le pouvoir, 29 novembre 2017 , vu : 25-01-2021, sur :

<https://www.algerie-eco.com/2017/11/29/problematique-des-think-tanks-en-algerie/>

²⁴ - Le rôle et la place d'un think tank dans les pays maghrébins, liberté- Algérie, 02/03/2020.

وعلى عكس نظيرتها CARE والتي يرأسها "سليم عثمانى"، فإن أفكار مجموعة "نابي" لا تقتصر على المؤسسة والاقتصاد، بل تتعداه إلى محاولة التغيير السياسي وإعادة توزيع الثروة²⁵.

وقد صُنفت دائرة العمل والتفكير حول المؤسسة CARE الجزائرية لثالث سنة على التوالي بين أهم مراكز البحث النشطة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا سنة 2019، والتي تضم 507 مجموعة بحثية، حيث احتلت المرتبة 32 من طرف Global Index Report. واحتل مركز البحث الإسرائيلي "معهد الأمن القومي" INSS صدارة الترتيب متبوعا بمخبر البحث اللبناني Carnegie Endowment for International Peace Middle East Center واحتل مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية في القاهرة المركز الثالث.

وتجب الإشارة في هذا الصدد أن مركز البحث وبرنامج المجتمع المدني لجامعة بنسلفانيا الأمريكية (TTCSP)، هو من يقوم بالتصنيف السنوي لمراكز البحث الأكثر نشاطا والأكثر مصداقية وتأثيرا في العالم حسب مجموعة من المعايير من بينها الاستقلالية تجاه أصحاب القرار والمساهمة في التفكير ومنح الخبرة لمعالجة مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تهم الدول المعنية²⁶.

وقد أصدرت الجزائر مجموعة من النصوص التشريعية المحددة لإنشاء وتنظيم سيورة العمل داخل مخابر البحث، وتحديد المرسوم التنفيذي 99/244 الذي أتاح لكل أستاذ باحث أو باحث مساعد أن يقترح ملفا لإنشاء مخبر بحث، أين يتكفل مخبر البحث بتنفيذ أحد أو عدة مواضيع للبحث العلمي المتعلقة بالبرامج الوطنية للبحث، أين يخضع المقترح للمجلس العلمي للمؤسسة التابع لها، ويهدف مخبر البحث لإنجاز أهداف البحث والتنمية، وتنفيذ الدراسات والأبحاث والمشاركة في تحصيل المعرفة، كما يشتمل مخبر البحث على مجلس خاص بالمخبر مكلف بتحضير البرامج وتقييم حصيلة العمل، وللمخبر استقلالية في التسيير الخاضع للرقابة المالية، كما يمكن لمخبر البحث أن يجد مصادره الخاصة للتمويل، وذلك ضمن احترام القوانين المتعلقة مع نشاطاته في البحث²⁷.

ومن جهة أخرى تخضع قائمة المخابر للتصنيف سنويا من طرف الوزارة الوصية بالتعاون مع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حيث تصنف إلى ثلاثة فئات طبقا لمدى احترام هذه المخابر لإجراءات المطابقة الإدارية، ومن بين أهم مخابر البحث المعتمدة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

²⁵ -Rondeleux Chloé, Nabni le think tank qui veut changer l'Algérie, jeune Afrique. 16 juillet 2015, vu: 06-12-2020, sur <https://www.jeuneafrique.com/mag/245686/economie/nabni-le-think-tank-qui-veut-changer-lalgerie/>

²⁶ - Moyen-Orient et Afrique du Nord (MENA), CARE parmi les think tanks les plus actifs, Elwatan- Algérie, 05 février 2020.

²⁷ مخابر البحث، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 16-03-2022، في الموقع الرسمي للجامعة:

<https://www.univ-tlemcen.dz/ar/pages/16-03-2022>

2020-2021، "مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية" من المركز الجامعي آفلو، "آفاق الحوكمة للتنمية المحلية المستدامة" بريقة، "أبحاث معاصرة في منظومة التدريب الرياضي والحركات الإنسانية" البيض، "مخبر الدراسات الأدبية والنقدية" ميلة، "مخبر الاقتصاد الأخضر والتنمية في الجزائر" تيبازة، "مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي" بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية -الجزائر -²⁸.

المطلب الثاني: إشكالية تمويل مراكز البحث في الدول النامية

تعتبر إشكالية التمويل بصفة عامة من أهم التحديات التي تواجه مراكز البحث في العالم ككل، وتحديدًا في الدول النامية التي تختلف قدرة الدول واهتمامها بالمجال العلمي، فإشكالية التمويل بهذه الدول لا تتعلق بالجانب المالي فحسب، بل إذا ما كان البحث العلمي أو مسألة تمويل مخابر ومراكز البحث من أولويات الحكومات.

الفرع الأول: مسألة التمويل في الدول النامية

تقنقد مراكز الفكر للاستقلالية لمراقبة فعالة لأداء الحكومة، ففي 2004 مثلاً شغلت أغلب مراكز الفكر في أمريكا اللاتينية أقل من عشرين شخصا، وفقط 13 % منها حصلت على ميزانية بأكثر من مليون دولار، فمعهد "بيترسون" للاقتصاد الدولي وهو مركز بحث متوسط في واشنطن قُدرت ميزانيته بضعف ميزانية كل مراكز البحث في فنزويلا²⁹.

إن التحدي لا يكمن فقط في حجم التمويل بل في الطريقة التي يتم بها أيضا، فغالبا ما تضحي مراكز الفكر باستقلالها، كما تحتاج أيضا إلى إرضاء الممولين من خلال النتائج المتوصل إليها، والقيام بذلك هو الطريقة الوحيدة لتأمين الموارد المالية التي تضمن استمرار عملها.

يتم تمويل مراكز الفكر من خلال الهبات وهي رسمية وخاصة، إذ يمكن أن تتكامل أدوار المانحين الرسميين والمؤسسات الخاصة، فالهبات الدائمة تؤدي إلى استقلال مالي طويل الأمد لمراكز الفكر في الدول النامية وتحافظ على استقلاليتها وتنفيذ أعمالها، كما يمكن لهذه المراكز أن تستفيد من الفوائد السنوية لبعض الأوقاف، كما يمكنها تكملة ميزانية التشغيل الخاصة بها من خلال المداخل الناتجة عن توفير المنتجات والخدمات.

يمكن التمييز بين المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، فأكثر من نصف مراكز الفكر ذكرت كمصادر تمويلها الحكومات الوطنية، المنظمات غير الحكومية الدولية، شبكات البحوث، بالإضافة إلى التمويل الآتي من

²⁸ <https://bibliothequedroit.blogspot.com/search/label.html>

²⁹ - Endowments for Think Tanks in developing countries: What role for private foundations and official donors?, High-level Seminar, OECD Headquarters, Paris, 28 April 2008.

الأعمال الخيرية والهبات المحلية، المنظمات غير الحكومية، كيانات القطاع الخاص، مراكز الفكر الأخرى، الجامعات. ويختلف الأمر على المستوى الجهوي، ففي الهند وجنوب إفريقيا يأتي التمويل من الأعمال الخيرية المحلية، ومن القطاع الخاص في جنوب آسيا، وتشهد دول أمريكا اللاتينية قلة التمويل الحكومي الداخلي³⁰.

وعموما تتميز الدول النامية بالتمويل الثنائي، ويعد DFID قسم التنمية الدولية، أكبر ممول من حيث الحجم، أما الأكثر انتشارا فهي (IDRC) مركز الأبحاث للتنمية الدولية بكندا، ويتم تمويل هذه المراكز أيضا من طرف الأعمال الخيرية من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويعد البنك الدولي أهم مؤسسة متعددة الأطراف، إذن مسألة التمويل تقوم بها عدة جهات بما فيها الحكومات الوطنية، في حين أن الهبات والأعمال الخيرية الداخلية تبدو مرتكزة في قلة من الدول، كما أن شبكات الأبحاث تظهر كقناة أخرى لتمويل مخابر البحث. أما طريقة التمويل تفتت من خلال تمويل المشروع، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول لا تحبذ المعونة الخارجية³¹.

الفرع الثاني: تمويل مراكز البحث في الدول العربية

تبدو مسألة تمويل مراكز البحث هامة جدا لأنها يمكن أن تمس مباشرة استقلالية هذه المراكز، هذه الأخيرة عادة ما يكون لديها وضعية جمعية غير ربحية، إذ يمكن أن تأتي الأموال من المؤسسين، من اشتراكات الأعضاء وبيع المنشورات. لكن في الجزائر مثلا أضطر مركز الدراسات التطبيقية والاستشرافية (Ceap) أخذ طابع خاص كشركة تجارية في 2006، فالطابع الجمعوي نادرا ما يتم منحه.

وفي أحيان كثيرة ترتبط مراكز البحث بأفراد ومؤسسات الدولة أو أحزاب سياسية، والتي رأت فيها وسيلة لنشر أفكارها بصبغة شرعية أكاديمية. وفي إسرائيل يتم تمويل بعض المراكز من طرف الجيش أو وزارة الدفاع. وفي تونس كان مركز البحث RCD Think tank والمسمى أيضا "جمهورية الأفكار" يحمل اسم الحزب الحاكم، وخصصت دراسته الأولى في 2009 لـ "فكر الرئيس بن علي: من المحلية إلى العالمية"³².

فالتحدي الأساسي الذي تواجهه مراكز الأبحاث في المنطقة العربية هو التمويل، حيث أدت الضغوط على النفقات العامة للحكومات إلى تنامي القيود المفروضة على المراكز البحثية مما أدى لتقليص ميزانياتها بشكل كبير، وهو ما يؤثر على قدرة هذه المراكز في إدارة مشاريعها البحثية وتوظيف أكبر عدد من الباحثين المؤهلين،

³⁰ - Lahlou J, Op.Cit.

³¹ - Ibid.

³² - constance Desloire, Op.Cit.

وفي بعض الدول العربية تم إيقاف بعض المخابر والمراكز البحثية بغرض توفير أموال الحكومة واستثمارها في البرامج الاجتماعية³³.

فنسبة التمويل العربي للبحث العلمي لا تتعدى نسبة 1% لمجمل البلاد العربية، في حين تمثل في كل من فرنسا والسويد حوالي 4% وفي إسرائيل تقارب 5%، فضعف التمويل يعيق المركز البحثي تحديد أجندته البحثية والوصول إلى مستوى الكفاءات العلمية القائمة على البحوث والدراسات فالتمويل هو روح البحث، وبسبب هذه المشكلة تقبل مراكز البحث التمويل الأجنبي، وتتجه للمؤسسات المانحة، وأحيانا تصبح "مراكز مشبوهة" في نظر الحكومات وقد يعرضها ذلك للمساءلة القانونية.

كما أن بعض الجهات الممولة تفرض أجندات معينة على مراكز التفكير مما يؤثر سلبا على حيادية الأبحاث وموضوعيتها، فمهنية واستقلالية تلك المراكز مرهون بالتمويل غير المشروط دون الوصاية على فكرها وإنتاجها العلمي، وهذا الشرط يصعب تحقيقه في ظل طبيعة الأنظمة السياسية العربية والتي تفرض قيودا معينة على عمل المؤسسات البحثية، حيث لا توجد علاقة واضحة المعالم بين صانع القرار ومراكز البحث زيادة على مشكلة التمويل³⁴.

الخاتمة:

في الأخير يمكن القول أن تعدد مصادر التمويل كفيل باستقلالية البحوث والنتائج، فالارتباط بمصدر وحيد للتمويل يمكن أن يؤثر على استقلالية مراكز الفكر، كما أن وجود بيئة من الحرية وتنوع مجالات البحث من شأنه تطوير البحوث المتعلقة بالمجالات السياسية والإستراتيجية في ظل وجود تمويل جيد ومتعدد.

ومن أهم النتائج التي نخلص إليها من خلال هذه الدراسة، أن مراكز البحث والمخابر في الدول النامية عموما وفي المنطقة العربية تحديدا، إضافة لاعتبارها حديثة العهد فهي تعاني من مشكل تمويل أبحاثها وخاصة دراساتها الميدانية، عدا المراكز التي تخضع في تمويلها للجهات الرسمية أو القطاع الخاص.

كما أن نقص التمويل خاصة في مخابر البحث التابعة للجامعات في الجزائر مثلا يجعل العديد من البحوث والدراسات حبيسة الأدراج، إضافة لتعطيل تفعيل الساحة العلمية من خلال تنظيم مختلف الملتقيات والفعاليات العلمية القيمة والتي تهدف لإثراء البحث العلمي من جهة، ومن جهة أخرى تفعيل الشراكة والتعاون بين مختلف الجامعات ومراكز البحث الوطنية والدولية، وهو ما يضطر أغلبها للاعتماد على مصادر التمويل الحكومية ممثلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو المصادر الحكومية الأخرى، مما يجعل دراساتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة موجهة أو خاضعة لهذه الجهة الممولة بدلا من خدمة البحث العلمي وتطويره.

³³ - محمود خالد وليد، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي؛ الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، مركز الأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص، 82.

³⁴ - المرجع نفسه، ص، 33.

لتحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء مراكز التفكير والبحث، يمكننا إدراج بعض التوصيات التي من شأنها تعزيز والنهوض بقطاع البحث العلمي في الدول النامية وفي الجزائر تحديداً، ومن أهمها:

- * تشجيع إنشاء مثل هذه المراكز من خلال خلق بيئة تنظيمية وقانونية تتوافق مع أهدافها.
- * العمل على منح استقلالية لهذه المراكز وخاصة في النواحي التمويلية.
- * إدراج نتائج بحوث هذه المخابر في وضع السياسات العامة.
- * خلق حركية وتعاون بين العالم البحثي والعالم الاقتصادي والسياسي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. الخزندار سامي، والأسعد طارق، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، دفا تر السياسة والقانون، العدد 6، الجامعة الهاشمية، الأردن، جانفي 2012.
2. المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، دليل كفايات انشاء مخابر البحث وتنظيمها وتسييرها، الجزائر، 2019.
3. محمود خالد وليد، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي؛ الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، مركز الأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013.
4. محمود خالد وليد، مراكز البحث العلمي في الوطن العربي: الإطار المفاهيمي-الأدوار-التحديات-المستقبل، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013.
5. عبد الحي وليد، دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني 1989-2010، مركز عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية، بيروت، 2012.
6. خولي فيصل معمر، دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع القرار السياسي: إيران نموذجاً، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، 4 سبتمبر 2015.
7. قطيط عدنان محمد، تطوير أداء مراكز البحث التربوي في مصر في ضوء مدخل إدارة المعرفة، مجلة الإدارة التربوية، العدد الحادي عشر، مصر، ديسمبر 2016.
8. علي العميري، طارق الذبياني، مراكز الأبحاث... قاطرة تنمية يعوقها التمويل ويتجاهلها الجميع. المدينة، المملكة العربية السعودية، 2016.
9. مخابر البحث، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 16-03-2022، في الموقع الرسمي للجامعة:

<https://www.univ-tlemcen.dz/ar/pages/16-03-2022>

المراجع باللغة الأجنبية:

8. Assaf, F. K, *Les think tanks dans le monde arabe*, 10 Mars 2013, vu: 12-06-2021, Sur:

<https://www.oftt.eu/think-tanks/international/article/les-think-tanks-dans-le-monde-arabe>

9. constance Desloire, Les arabes en panne d'idées?.), *jeune afrique*, 16 juin 2010, vu : 23-02-2021, sur: <https://www.jeuneafrique.com/196477/politique/les-arabes-en-panne-d-id-es/>

10. Endowments for Think Tanks in developing countries: What role for private foundations and official donors? .), *High-level Seminar, OECD Headquarters* , Paris, 28 April 2008.

11. Fabre Thierry, La vérité sur le financement des think tanks, 2015, septembre 20, vu : 17-01-2021, sur : https://www.challenges.fr/economie/la-verite-sur-le-financement-des-think-tanks_64970

12. G McGan James, *2020 Africa Think Tank Summit.*, Cape Town: Lauder Institute-University of Pennsylvania, 2020 .

13. Grim Nordine , Problématique des « think tanks » en Algérie :la difficulté d'établir un lien entre le savoir et le pouvoir, 29 novembre 2017 , vu : 25-01-2021, sur :<https://www.algerie-eco.com/2017/11/29/problematique-des-think-tanks-en-algerie/>

14. Lahlou, J, *Think Tank Funding Developing countries: statut and outlook*, William and Flora Hewlett Foundation, 2017.

15. Le rôle et la place d'un think tank dans les pays maghrébins, *liberté- Algerie*, 02/03/2020.

16. Moyen-Orient et Afrique du Nord (MENA), CARE parmi les think tanks les plus actifs, *Elwatan- Algérie*, 05 février 2020.

17. Merle Jacob, *Research Funding Instruments and Modalities: Implication for Developing Countries* ,Sweden: Research Policy Institute-Lund University, 2013,

18. Ristel tchounand, Think Tanks Index: 5pays Africainsparmi les meilleurs au monde en 2016, 30-01-2017, *la tribune* , vu : 08-02-2021, sur:

<https://afrique.latribune.fr/think-tank/2017-01-30/think-tanks-index-5-pays-africains-parmi-les-meilleurs-au-monde-en-2016.html>

19. Rondeleux Chloé, Nabni le think tank qui veut changer l'Algérie, *jeune Afrique*. 16 juillet 2015, vu: 06-12-2020, sur <https://www.jeuneafrique.com/mag/245686/economie/nabni-le-think-tank-qui-veut-changer-lalgerie/>